في وقت دون وقت آخر قوله من لوازمه اي من روادفه وتوابعه
فلا يتحقق بدونه قوله واجيب بانهما من عوارض الخ اي التغير والتفاوت
من عوارض ما يتعلق به الكلام النفسي القديم وهو الافعال في الامر
والنهي والنسب الخبرية في الخبر وذلك يستدعي التغير والتفاوت
في تعلقاته دون ذاته فمعنى قولنا حكمت المراة بعد ما لم يكن متعلقا بها
وانما ترك الجواب الذي ذكره الامام في التفسير من ان الموصوف
بها الكلام اللفظي والقديم عندنا الكلام النفسي لانه مخالف لما تعقبت
عليه راي الاشاعرة من ان الحكم قديم والنسخ لا يجري الا في الاحكام
قوله الخطاب الخ اي في الموضعين ولذا اخر البيان قوله والمراد
بهو امته اي امة الاجابة اعني المسلمين ويدل عليه التذييل بقوله
ومن يتبدل الكفر بالايمان الخ والخطابات السابقة من قوله يا ايها
امنوا لا تقولوا الخ واللاحقة من قوله لو يردونكم من بعد ايمانكم
الخ ثم هذه الارادة على طريقة الكناية كيلا يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز
فارادة الرسول لمجرد التصوير والانتقال الى المقصود اعني خطاب
الامة قوله اعلمهم ومبدا علمهم فيكون نفي علمه مستلزما لنفي علمهم
فيصح الانتقال منه اليه فهذه نكتة مصححة للافراد واما المرجحة فافادة
المبالغة مع الاختصار قوله وهو كالدليل في افادة البيان فيكون
منزلا منزلة عطف البيان من متبوعه في افادة الايضاح فلذا
ترك العطف وبما ذكرنا اندفع ما وهم من ان كونه كالدليل ليس
من مظان الفصل فكيف يصح تفريع قوله ولذلك ترك العطف
على كونه كالدليل وانما لم يقل وهو دليل لانه سبق لتوصية المؤمنين
لا للاستدلال لكنه يشبهه في انه يفيد بيان اثبات وتحقيق
دون بيان تفسير وايضاح ولذا لم يقل وهو بيان لقوله ان الله
على كل شيء قدير قوله ويجريها على ما يصلحكم فيجوز منه النسخ والانساء
على حسب اختلاف مصالحكم قوله ام معادلة نقل الرضي وغيره

اشارة الى دفع ما يقال على المص من ان الظاهر من ملزوماته اي الحدوث
لانه استدلال بالتغير على الحدوث والاستدلال يكون من الملزوم
على اللازم لا العكس اذ يلزم من وجود الملزوم وجود لازمه
بدون العكس وحاصل الدفع ان المراد من اللازم هنا ما لا
يتحقق بدون ملزومه وهو الرادف والتابع
ويقال فلان لزم بيته اي لم يخرج منه

بعد ما لم تكن تعلق بها الحل صح

وفي بعض النسخ المتعلقة بالمعنى القديم الى والمآل واحد صح

يلزم صح

قوله لقوله وما لكم الخ فانه معطوف على قوله ان الله له ملك السموات
والارض فلو لم يكن الخطاب في الم تعلم عاما له ولامته يلزم
تعدد الخطاب في كلام واحد اذ يصير التقدير الم تعلم ما من
دون الله من ولي ولا نصير صح

قوله ولذا ترك العاطف فلم يعطف على قوله الم تعلم ان
الله على كل شيء قدير ولا على قوله ما ننسخ الخ صح

وغيره ان الفعليتين اذا اشتركتا في الفاعل نحو افقت ام قعدت
فام متصلة ويجوز مع عدم التناسب نحو اقام زيد ام تكلم كونها
منقطعة فعلى هذا ان قدر تعلمون قبل تريدون بناء على دلالة السياق
اعني الم تعلم والسياق فان الاقتراح لا يكون الا عند التعنت
والعلم بخلافه كان ام متصلة كانه قيل اي الامرين من عدم العلم
بكونه قادرا على الاشيا كلها يامر وينهى كما اراد والعلم مع الاقتراح
واقع والاستفهام للانكار بمعنى لا ينبغي ان يكون شيء منهما وان
لم يقدر كان منقطعة للاضراب عن عدم علمهم بكونه قادرا على
الكمال يامر وينهى كما اراد والى الاستفهام عن اقتراحهم كاقتراح اليهود
وانكارا عليهم بانه لا ينبغي ان يقع فمآل الوجهين واحد ولذا سوى
بينهما وقدم المتصلة لرجحانه حين الاشتراك في الفاعل كما يشعر
ما نقلناه من الرضي قوله ام تعلمون وتقترحون الخ لا خفاء في ان
عدم ارادة الرسول عليه الصلوة والسلام في هذا الخطاب بكونه
مقترحا عليه لا يخل بالمعادلة لحصولها بالنسبة الى المقصود فان
ارادة الرسول في الاول لمجرد التصوير والانتقال بقي انه لا تظهر
فائدة قوله بالسؤال فان الاقتراح على ما في التاج چیزی بتحکم
از کسی در خواستن ويعدى بعلى قوله كما اقترح اليهود حيث قالوا
ارنا الله جهرة واجعل لنا الها كما لهم آلهة قوله والمراد اي المراد
على التقديرين توصية المسلمين بالثقة بالرسول وترك الاقتراح
عليه بعد رد طعن المشركين او اليهود في النسخ بان لا يكونوا فيما
نزل من القران مثل اليهود في ترك الثقة بالآيات البينة
واقتراح غيرها فيضلوا ويكفروا بعد الايمان فلا يقتضي سابقة
وقوع الاقتراح منهم ولا يتوقف مضمون الآية عليه او التوصية
لا يقتضي سابقة الوقوع كيف وهو كفر كما يدل عليه قوله تعالى
ومن يتبدل الكفر بالايمان الآية لا يكاد يقع من المؤمن فلا حاجة

اليكم صح

Copyright © King Saud University